

العفو عن العقوبة

في ضوء القرآن والسيرة النبوية

الأستاذ الدكتور صلاح الدين ثانی

رئيس وعميد كلية قائد الملة الحكومية كراتشي بلكستان

رئيس التحرير علوم اسلامية العالمية

ABSTRACT

**Exemption From Punishment in the Light of
Holy QURAN and PROPHETIC TRADITIONS.**

By: Dr. Salah-ud-Din Sani

Islam has presented a complete code of punishment for the crimes on the one hand and on the other hand has announced the glad tiding of Relief and exemptions for the deserving people in different circumstances.

The philosophy of punishments, Philosophy of Justice and Importance of protecting human life is dealt with in this thesis. A comprehensive study about the merciful and affectionate aspect of Islamic punishment is also presented in this paper.

Besides mentioning three types of punishment seven different situations have been described in which punishments can be relieved or postponed or written off.

Literal and Islamic meanings of word "AF,Wun" is defined and elaborated. The importance and excellence of this act is also described with the examples from the Holy Quran and Sunnah of the Holy Prophet Muhammad (p.b.u.h.).

الحمد لله الذي علمنا مال لم نكن نعلم، وهدانا لهذا ولم نكن لننهدى لو لا أن هدانا إلى صراطه المستقيم، وفضلنا على باقي خلقه، في قوله تعالى:

وَلَقَدْ كَرِمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّا
خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (٥)

والصلوة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأمين، الذي أرسله الله سبحانه وتعالى للعالمين بشيراً ونذيراً وهادياً ومعلماً، فكان به خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، تطبيقاً لقوله سبحانه:-

كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرِجْتَ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ
الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَمِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثُرُهُمْ
الْفَاسِقُونَ (٥)

وأرسل المولى عز وجل شريعة العدل لتخرج الناس من الظلمات إلى النور ولتحقق لهم السعادة في الدنيا والآخرة، وهي شريعة عامة تخاطب الناس كافة من عرب وعجم، كاملة لا نقص فيها، مانعة لا يخرج عن حكمها حالة، جامعة تحكم كل حالة، متضمنة أمور الدنيا والدين، متطرفة تصلح لكل زمان ومكان، بما وضعته من قواعد على سبيل الدوام، تلبى حاجات كل عصر وتتلاءم مع احتياجات كل الأئم، من أنظمة تراعي مصلحة المجتمع ومصلحة الأفراد في نفس الوقت -

أنزل الله جل شأنه كتابه المبين على رسوله الكريم:

”فيه هدى للناس“ (٣)

وأمره عز شأنه أن يتبع ما في العباد، وأن يقضى بينهم بما أنزله عليه، وذلك في قوله تبارك وتعالى:

أَنِّي أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ (٤)

كما ألمّ المؤمنين بالرجوع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم والاحكام إليه في قوله تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولَئِنَّ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى
اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥)

صدق الرسول صلى الله عليه وسلم لأمر ربه، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصب نفسه قاضياً ليفصل فيما يعرض عليه من خصومات ويقوم بدور المفتى بينهم، فأوسى بذلك دعائم العدل والأمن والأمان، ووضع القواعد التي يستنير بها القضاء، ويعرف كل انسان حقه فيقف عنده ويدرك واجبه فيلتزم به.

وتحتوي الشريعة الإسلامية الغراء على ذخيرة من المبادئ التي تحكم النظام القضائي والإجرائي في المجال الجنائي، وهي مبادئ لها أصولها وسبقاتها على كثير من المبادئ المعروفة، والتي تدعى كثير من النظم القانونية المعاصرة فضل السبق في اكتشافها وارساد دعائمه، بل وتنسب لنفسها فضل ادخالها في القوانين الوضعية الحديثة.

والأصالة التي تتسم بها هذه المبادئ مستمدّة من أصالة مصادرها وقوتها التي تعلو على كل قوة، وتفوق كل مصدر آخر، وما تكتسبه من قدسيّة واحترام لدى كافة المسلمين، وهي تتجسد في القرآن الكريم الذي هو كلام الله المتضمن شريعته وأحكامه التي ارتضاها لعبادة و كذلك نجد السنة النبوية الشريفة المتمثلة في كل قول أو فعل أو تقرير لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي وحى من عند الله سبحانه وتعالى:

وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَيْ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَخَيْرٌ يُوحَى ۝ (٦)

علاوة على المصادر الأخرى التي قال بها آئمّة علماء المسلمين، وهي الأجماع، والاستحسان، والاستصحاب، والمصالحة المرسلة الخ -

حاجة العدل: وتعبر هذه المصادر جميعها عن أن الإسلام ياتي بالعقيدة الصحيحة وبالنظم الصالحة لتنستقيم حياة الناس وسلوكهم على منهاج قويم ولذلك كان من اللازم علينا أن نستجلّى المبادئ التي قررتها الشريعة الإسلامية في المجال الجنائي، سواء ما يتصل بالقواعد الموضوعية المتعلقة بال مجرم والعقاب أم بالقواعد الاجرائية المتعلقة بقانون الاجراءات الجنائية فهي شريعة وعقيدة، شريعة للعمل والحياة، للنظام والتطبيق، لا ياتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها فقد بينت الحقوق وحددت طرق ممارستها واستعمالها، وأوضحت سبل حمايتها، وصرحت بوسائل اباحتها، غايتها في ذلك أن يمارس كل انسان حقه، في إطار من المشروعية والعدل، بحيث لا يطفى فرد على آخر، ولا يسى

مسلم في حق أخيه، ولا يتجاوز حدود حقه أو يتعدى فيه وبذلك يعرف كل إنسان ماله وما عليه، فيستريح القاضي وتهدا الحياة (٧) لما كانت الشريعة الإسلامية عالجت كل نواحي الحياة، وهي شريعة خالدة وأبدية، صالحة لكل زمان ومكان، ومن بها الله سبحانه وتعالى: عَلَى الْإِنْسَانِ الَّذِي خَلَقَهُ لَا نَهُ خَبِيرٌ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَيَضُرُّهُمُ الْأَعْلَمُ بِهِ مِنْ خَلْقٍ وَهُوَ الْخَبِيرُ الْعَلِيمُ

وقد كان لابد من الولوج في هذه الشريعة، وفي مصادرها من قرآن كريم وسنة نبوية مطهرة، بالإضافة إلى الاجتماع، والنهل منها برفق، بحثاً في أحكامها التي تطوى على كل ما يعين الإنسان ويساعده على مواجهة الشرور والرذائل التي تتجسد في الجرائم والمعاصي التي يرتكبها بعض الناس، لتكون هي دائماً المرشد الهدى بالشرع الوضعي إلى وضع النصوص التي تشعر الناس بالأمن والاطمئنان، والسير في طريق الحق والعدل

ومن بين المبادئ الرائدة والرائعة التي ارست الشريعة الإسلامية دعائهما مبدأ "لا يطل دم في الإسلام" أو "لا يهدى دم في الإسلام" - المقصود منه صيانة حقوق النفس البشرية وحمايتها، وتطهير المجتمع الإسلامي من عناصر الفساد واهدار الحقوق

وتحقيق مصلحة هذا المجتمع تقتضي حفظ أمور خمسة هي: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يغلوتها يكون مفسدة ودفعه مصلحة-(٨)

ويقع حفظ تلك الاصول الخمسة في مرتبة الضروريات، وهي اقوى المراتب في المصالح^(٩) ويستحيل الا تشتمل ملة من الملل او شريعة من الشرائع التي اريد بها اصلاح الخلق على تحريم تفويت هذه الامور الخمسة والزجر عنها.^(١٠)

وتحتوى هذه الاصول على مجموعة من الحقوق التي لا يتحقق للانسان كماله المادى وارتقاءه الروحى الا بالحصول عليها كاملة، كما لا يجوز له او لمجتمعه التفريط فيها، اذ ان صيانة تلك الحقوق وضمانها واجبة للانسان، من حيث هو انسان، بغض النظر عن لونه، او دينه، او جنسه، او وطنه، او مركزه الاجتماعي^(١١)

قيمة النفس الانسانية والحرص على صيانتها:

جعل الشارع حفظ النفس ضرورة، بل او كد الضروريات التي يجب مراعاتها في جميع الاحوال والظروف بعد حفظ الدين^(١٢) لمالها من الاولية^(١٣) فللإنسان حق في الوجود والانتفاع بوجوده^(١٤) وهذه النفس هي التي كرمها الله سبحانه وتعالى في قوله:

وَلَقَدْ كَرَّمَنَا بَنِي آدَمَ (١٥)

وبقدر تكريم هذه النفس بقدر تحريم الاعتداء عليها، وذلك امثالا لقول الله جل شأنه:

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ (١٦)

وجعل الله عزوجل الحساب على اراقة الدماء اول القضاء فيها يوم القيمة، ويستند في ذلك ايضا الى ما رواه عبدالله ابن مسعود رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

اول ما يقضى به بين الناس يوم القيمة الدماء (١٧)

وقى هذا تعظيم لامر الدماء: فان البدأة تكون بالاهم فالاهم، وهى حقيقة بذلك، لأن الذنوب تعظم بحسب عظم المفسدة الواقعه بها، او بحسب فوات المصالح المتعلقة بعد مها، و هدم البنية الانسانية من اعظم المفاسد، ولا ينبغي ان يكون بعد الكفر بالله اعظم منه-(١٨) و تاكيداً لعظم امر الدماء، روى البراء ابن عازب رضي الله عنه

ان رسول الله صلى الله عليه الصلة والسلام قال:

لزوال الدنيا اهون على الله من قتل مؤمن بغیر

حق (١٩)

وفى رواية اخرى: قتل المؤمن يعدل عند الله زوال الدنيا-

و حديث الرسول صلوات الله عليه وسلم قال:

من اعان على قتل امرئ مسلم بشطر كلمة لقى الله

مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله-(٢٠)

و اذا كان الشارع قد حرم قتل النفس الانسانية، فإنه حرم سائر

صور الاعتداء عليها، كما حدد وسائل الثبات هذه الصور للاعتداء،

والجزاء المقرر لها، وكيفية استيفاء تلك الجزاءات-

فلسفة العقوبة في الاسلام:

وتقوم فلسفة العقوبة في الاسلام بل وفي جميع الشرائع "ابتداء

على منع الانسان من اقرار الجريمة واجتناب شرورها"، والا كانت او

امر الشارع و نواهيه ضرباً من العبث

ويهدف الشارع من تقرير العقوبات والتدابير الزاجرة الى

تحقيق الردع الخاص والردع العام وتحقيق العدالة اي ان ذلك في لغة اهل القانون الجنائي يتحقق الردع الخاص والردع العام ويحفظ الجماعة فالمقصود من فرض العقوبات اصلاح البشر ورفع الفساد عنهم، وحفظ النفوس والاعراض والاموال-(٢١) فالعقوبة في ذاتها اذى ينزل بالجاني زجر الله ودفعا للفساد عن الجماعة-(٢٢) وكونها بهذه الصفة تؤدي حتما الى تحقيق مصلحة الجماعة، لأن الشارع اوجبها لتحصيل مارتب عليها من المصالح الحقيقة-(٢٣)

قال محمد أبو زهرة: إن العقوبة في الإسلام، كما هي في الشرائع السماوية تتجه إلى العدالة وحماية الفضيلة والأخلاق، وإنها في الجاهتها إلى العدالة تتجه إلى أن تكون العقوبة متساوية مع الجريمة وأثارها، وقد قلنا من قبل إنه في الجرائم الواقعية على الآحاد، والتي لا تكون العقوبة فيها لحق الله تعالى، بل لحق الفضيلة والمجتمع تكون العقوبة مماثلة في القدر للجريمة الواقعية على المجنى عليه ولقد جاءت التوراة بعقوبة القصاص التي كان فيها التمايز بين الجريمة والعقوبة فقد قال تعالى مثيرا إلى ماجاء في التوراة:

وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ
 وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالْمِتْئَنَ بِالْمِتْئِنِ
 وَالْجُرْوَعَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَارَةً لَهُ وَمَنْ
 لَمْ يَخْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۝ وَقَفَّيْنَا
 عَلَى آثَارِهِمْ بِعَيْنَيْهِ ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ

مِنَ التُّورَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمَصَدِّقاً
 لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التُّورَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ
 لِلْمُتَّقِينَ (٢٤)

وبهذا النص تتبين ان الاساس في الجرائم الواقعه على الآحاد، او حق الآحاد فيها اكثرا من حق المجتمع يكون القصاص هو الاساس فيها، وهو المساواة بين الجريمة وعقوبتها، ومع ذلك دعا الدين إلى التسامح إبقاء على المودة الواصلة، ولكن بعد ان يمكن الشرع الولي من العقاب، ويعطيه سيف العدل ليضرب به، وإن التمكين من القصاص هو الرحمة كانوا عنا من قبل (٢٥)

العقوبة رحمة:

قال محمد أبو زهره: وإذا كانت العقوبات بكل صورها اذى لمن ينزل به، فهي في آثارها رحمة بالمجتمع، ولسنا نريد من الرحمة تلك الشفقة التي تنبئ من الانفعال النفسي، بل نريد من الرحمة الرحمة العامة بالناس اجمعين التي لا تفرق بين قبيل وقبيل ولا جنس و الجنس.

وهي الرحمة التي نزلت من اجلها الشرائع السماوية، وحاول ابن الارض ان يتحققها، فتقاصرت همته دون ذلك، لأن اعلاق الارض ومانورته من نيران الحقد والحسد بين الناس والطوائف - تسيطر على سن القوانين، وان سلمت النفوس من احقادها الفردية لاتسلم من احقاد الجماعات بعضها من بعض، وهكذا اما شرائع السماء فانها تنزل من عند رب البرية، تنزل من الرحمن الذي وسعت رحمته كل شيء -

ان الله تعالى يقول لنبيه الكريم، وما ارسلناك إلا رحمة للعالمين وليس من الرحمة الرفق بالأسرار، فلارفق بالأسرار الذين ينقضون بناء المجتمع باعتدائهم والذين يسخرون قواهم البدنية والعقلية للاعتداء في علاقاتهم بين الناس، فينقضون عليهم إن وجدوا فرصة للانقضاض، ويختلونهم، ويکيدون لهم بالخدعة والغش، إن وجدوا أغفلة استغلوها، وإن وجدوا طريقة للابتزاز سلکوه إن الرفق بهؤلاء، هو عين القسوة في مؤداء، وإن كان ظاهره العطف في صورته، ولذلك قرر النبي صلى الله عليه وسلم فيما قرر من قرآن الرحمة أن من لا يرحم الناس لا يرحمه الشرع، فقال عليه الصلاة والسلام: "ومن لا يرحم لا يرحم"

ذلك لأن رحمة الإسلام بالكافنة، ولقد أكثر عليه السلام من الدعوة إلى الرحمة، فقال عليه السلام: ارحمو من في الأرض يرحمكم من في السماء وقال عليه السلام: ولا تنزع الرحمة إلا من شقى، فلما أكثر عليه السلام من ذكرها، سأله بعض أصحابه، فقالوا يا رسول الله عليه السلام قد اكثرت من ذكر الرحمة، وإنما نرحم أبناءنا وأزواجنا، فقال عليه السلام ماهذا أريد، إنما أريد الرحمة بالكافنة، وبذلك ميز عليه السلام بين الرحمة والانفعال النفسي، فقال: إن الرحمة هي التي تعم وهي - استجابة لحكم العقل، ولحكم الشرع، وليس استجابة لحكم العاطفة المجردة - نعم إن العاطفة الكريمة الشريفة التي تبعث، فترقا جروج المجرحين أمر، مطلوب في الشريعة الإسلامية، ولكن بشرط الآتؤدي إلى تعويق الرحمة العامة التي تفرض العقوبة العادلة، ولذلك يقول

سبحانه و تعالى:

الْزَّانِيَةُ وَالْزَّانِي فَاجْلِذُوهَا كُلًّا وَاجْدِ مِنْهُمَا مِئَةً جَلَدًا
وَلَا تَأْخُذُكُمْ بِهِمَا رَأْفَةً فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - (٢٦)

وبهذا يتبيّن ان الرافعة بالجنة تتنافى مع الإيمان بالله واليوم الآخر، مع ان الله تعالى وصف المؤمنين بأنهم رحمة بينهم، فدل هذا على أنه ليس من الرحمة في شنى الرفق بالجانى -

العدل رحمة:

إذا كانت الرحمة الإسلامية هي التي جاءت بها الرسالة المحمدية على صاحبها الفضل الصلة والسلام، بل جاءت بها النبوة الاولى فلاشك إن إقامة العدل يدخل في عموم هذه الرحمة، وإن الرسالات الإلهية قد جاءت لإقامة القسط بين الناس، وإقامة العلاقات الإنسانية على أساسين:

أولهما - المودة الواصلة التي يعد قطعها قطعا لما امر الله به ان يوصل، وإنه يبعث منها الرفق في المعاملات والتسامح، والدفع بما هي احسن، وهذه تكون قانونا عاما إذا لم يترتب عليها الفساد او نصرة الباطل، كعقد المودة مع الذين يحددون الله ورسوله في شرائعه واحكامه، ومن يقيمون حربا على الرسول وعلى العظام الذي يقيمه، وقد قال تعالى في هؤلاء:

لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَوْمَ الْوَحْيَةِ

حَادَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ
إِخْرَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ
وَأَيَّدُهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ—(٢٧)

والأساس الثاني الذي تقوم عليه النبوات هو العدل والقسطاس

المستقيم ولذا يقول سبحانه في كتابه الكريم:

لَقَد أَرْسَلْنَا رَسُولًا إِلَيْ الْبَيْتَنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ
وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ
بَأْسًا شَدِيدًا وَمَنَافِعُ الْنَّاسِ وَلِيَقْلِمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ
وَرَسُولَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ—(٢٨)

وإن هذا النص يدل على امرتين:

أولهما: ان الحديده اذا باس الشديد يجب ان يكون مع الميزان والقسط والعدالة، لأن العقاب سبيل لتحقيق العدالة، ومنع الفساد في الأرض:

وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بِغَضَّهُمْ بِبَغْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ
وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ—(٢٩)

والأمر الثاني: ان العدالة هي اساس النبوات، فإذا كانت الرحمة امراً مشروباً مطلوباً، فلابد ان تكون ممتلقة مع العدل، لأن الرحمة هي الوصف العام لكل ماجاءت به النبوات، وبذلك تكون الرحمة ملازمة للعدل، فلا يمكن عدل إلا ومعه الرحمة العامة، ولا يمكن ان يطوى الظلم اي معنى من معانى الرحمة

وإذا كانت شريعة الاسلام شريعة الرحمة، كما قال تعالى:

وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (٣٠)

فإن أخص ماتسم به شريعته هو العدل مع العدو، ومع الولي

على سواء، فقد قال تعالى في وصف الإسلام:

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْقِدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى

وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ

تَذَكَّرُونَ (٣١)

ج

ولقد قال العلماء ان هذه الآية اجمع آية لمعنى الإسلام، ولذا

تلها النبي صلى الله عليه وسلم على اولاد اكتم بن صيفي عندما جاوا

عليه يسألونه عن الإسلام، لأن هذه الآية هي الجامدة لمعانيه، المبينة

لمراميه.

الغاية من العقاب:

الغاية من العقاب في الفقه الاسلام - امران - احدهما: حماية

الفضيلة وحماية المجتمع، والثاني: المنفعة العامة او المصلحة، وما من

حكم في الإسلام إلا كان فيه مصلحة الناس، ولذا يقول سبحانه وتعالى:

قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةً مِّنْ رَبِّكُمْ وَشَفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ

وَهُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ (٣٢)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار" وإن

النصوص القرآنية الكثيرة تدل على ان الفساد ممنوع بحكم الشرع،

واشد ما يرمي به المشركون والمنافقون انهم مفسدون، وليسوا مصلحين

كما قال تعالى في وصف المنافقين: إنهم هم المفسدون ولكن

لا يشعرون (٣٣) ولا يبغون علواً في الأرض ولا فساداً، وقد قال تعالى في وصف الحاكم الظالم، وإذا تولى سعي في الأرض ليفسد فيها، ويهلك الحرج والنسل، والله لا يحب الفساد (٣٤)

وفي الحقيقة ان الفضيلة والمصلحة، وإن كانتا في ظاهرها عنصرين مختلفين من حيث المدلول بما متلا زمان، فالفضيلة تترتب عليها المصلحة الإنسانية العامة، وهي في ذاتها أعلى المصالح وأسمتها، فلا مصلحة في الرذيلة، ولا فضيلة إلا و معها مصلحة، فهما وإن كانتا متغيرتين في المفهوم، متلازمتان في الواقع، فلا توجد إحداهما، إلا ومعها الأخرى، بل إن كثيرين من علماء الأخلاق يعتبرون مقياس الفضيلة أو الخير هو المصلحة الحقيقة غير المنبعثة من الهوى، ولذلك فضل بيان قد نعرض له

ونحن نقرر أن فقهاء الشريعة قد قرروا بالإجماع أن الشريعة جاءت لحماية المصالح الإنسانية الحقيقة المقررة الثابتة، ولكن ما هذه المصالح التي جاءت الشريعة لحمايتها، واعتبرت الاعتداء عليها جريمة توجب العقاب، او بعبارة أدق جاءت العقوبات المختلفة لحمايتها، إما بنص قرآنى، او حديث نبوي، او تقدير ولی الأمر العادل الذى يستمد من القرآن والسنّة سلطانه، وينفذ حکامهما، وما لانص فيه منها يقبس الحكم على ضوء ما جاء فيهما من نصوص -

وإن الشريعة إذ تقرر أن حکام العقاب أساسها المنفعة العامة تتفق إلى حد كبير مع أقرب المذاهب الخلقية إلى الصواب -

مفهوم العقوبة:

العُقُوب (بضم نون سكون) والعُقُوب (بضمتين) العاقبة (٣٥) وهي

قوله تعالى: هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَ خَيْرٌ عَقْبًا - (٣٢)

والعقبي جزاء الأمر، واعقبه جازاه وتعقبه أخذه بذنب كان

منه (٣٧)

وعرف عبدالقادر عوده (٣٨) العقوبة بانها (الجزاء المقرر

لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع) (٣٩)

ويبدو أن هذا التعريف يشمل العقوبة في الدنيا والآخرة، إذ ان
وعيد الله للمعتدين بالعذاب في الآخرة جزاء مقرر لمصلحة المجتمع
يمتنع من الإقدام على ارتکاب المحظور، ولما كان حديثنا عن العقوبات
الخاضعة لسلطة القضاء فان تقييد التعريف بكونه الجزاء الدنيوي أولى
مخرج الجزاء الأخرى الذي علمه عند الله سبحانه وتعالى وليس
مجال بحثنا هنا

ومما ينبغي ان يُعرَفَ أن العقوبة رحمة من الله تعالى بعباده،
وبالتالي فالحاكم القائم عليها لا بد ان يقصد من ذلك كف الناس عن
المنكرات لاشفاء الغيط ولا التجبر على الخلق والتعالى عليهم -

وهو في هذا حاله اشبه ما يكون بحال الوالد في تأديب ولده
يرمى بالتاديب الاصلاح مع ما في قلبه من الرحمة له، وكا لطبيب ايضاً،
الذى يسوق مريضه الدواء مع ما فيه من الكراهة، ويقطع العضو الفاسد
مع ما فيه من الإيلام، ولكنه في كل ذلك إنما يقصد الغاية التي تتحقق
من ذلك وهى إصلاح بدن مريضه من الخلل الذى قد يؤدى به إلى
الهلاك (٣٠)

اقسام العقوبة: عندما ندرس العقوبات المقررة في الشريعة

نجدان العقوبة تختلف تبعاً لطبيعة الجريمة المترتبة، فالعلاقة بين الجريمة والعقوبة هي علاقة السبب بالسبب او علاقة الموجب بالمحظوظ وفقاً لطبيعة الجريمة يمكن تقسيم العقوبات المفروضة عليها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: عقوبات القصاص والديات: وهي العقوبات المقررة على الاعتداء على النفس او ما دونها، سواء اكان عمداً ام شبه عمداً خطاء

القسم الثاني: عقوبات الحدود: وهي العقوبات المقررة على

ست جرائم:-

- | | | |
|-----------|--------------|----------|
| ١. الزنى، | ٢. القذف به، | ٣. الشرب |
| ٤. السرقة | ٥. الحرابة، | ٦. الردة |

القسم الثالث: عقوبات التعزير: وهي عقوبات على جرائم لم تضع الشريعة لها عقوبات مقدرة، بل فووتها إلى تقدير الحاكم واجتهاده في تحقيق المصلحة العامة، ومن أمثلتها النصوح والإإنذار والسجن والجلد ونحوه على جرائم القذف بما دون الزنى وسرقة ما دون النصاب ونحوه (١)

ومنهم من يدخل الكفارات في هذا التقسيم فيجعل العقوبات اربعة اقسام ويعتبر الكفارات القسم الرابع فيها لكنى استبعدت الكفارات من هذا التقسيم اعتماداً على انها ليست عقوبة يمكن المطالبة بها عن طريق القضاء، بالإضافة إلى ان امر تنفيذها موكول الى من وجبت عليه، وهذا الرأي اشار إليه ابن تيمية رحمة الله تعالى عند تقسيمه

لواجبات الشرعية فقال فان واجبات الشريعة التي هي حق الله ثلاثة اقسام عبادات كالصلوة والزكاة والصيام وعقوبات إما مقدرة و إما مفروضة وكفارات (٣٢)

أسباب سقوط العقوبة وعفوها: اذا كان موجب العقوبة هو ارتكاب الجريمة كشرب الخمر مثلاً في عقوبة الشرب وارتكاب القتل أو الجرح في القصاص والدية (٣٣)

فيإننا في المقابل نبين هنا أسباب سقوطها وعفوها: وبالنظر في تلك الأسباب نجد أنها متعددة وتحتفل باختلاف العقوبات، فبعضها يكون خاصاً في نوع معين من العقوبات في حين يكون بعضها أوسع تأثيراً فيشمل عدداً من العقوبات، ولعلنا نحاول أن نحصر أبرز أسباب سقوط العقوبات بایجاز يتاسب وهذا التمهيد وذلك في النقاط التالية:.

١- موت الجاني: تسقط العقوبة بموت الجاني إذا كانت متعلقة بذات الجاني و ذلك لأنعدام الم محل الذي تقام عليه العقوبة (٣٤)

٢- التوبة: التوبة مسقطة لعقوبة الحرابة لقوله تعالى بعد ذكر عقوبات المحاربين:-

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَغْلَمُوا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٤٥)

اما العقوبات الأخرى التي لحق الله تعالى فاختطف فيها، اما في حقوق الآدميين فان التوبة لا تؤثر في سقوط العقوبة (٣٦)

٣- فوات محل القصاص : والمراد به القصاص فيما دون

النفس، فإذا ذهب عضو الجانى المماثل لعضو المجنى عليه سقطت عنه عقوبة القصاص لأنعدام المحل الذى يمكن استيفاء العقوبة منه^(٣٧)

٤- ارث القصاص : ايضاً، تسقط عقوبة القصاص اذا ورث

القصاص من ليس له ان يقتضى من الجانى ومن جملة ذلك الجانى نفسه^(٣٨)

٥- التقادم : والمراد به مضي فترة معينة من الوقت بعد

الحكم بالعقوبة او بعد ارتكاب الجريمة دون ان تنفذ العقوبة، وهذا المسقط مختلف فيه بين الفقهاء، فاعتبره الحنفية، ونفي تأثيره الجمهور^(٣٩)

٦- الصلح : الصلح ايضاً سبب لسقوط بعض العقوبات وهى

القصاص والدية فاذا اصطلح الجانى والمجنى عليه او اولياوه على إسقاط العقوبة فلهم ذلك لكونه حقاً آدمياً^(٤٠)

٧- العفو : والعفو ايضاً، سبب من اسباب سقوط العقوبة^(٤١)

وهو حق يثبت للمجنى عليه او لورثته او لأولياها او للسلطة العامة، ويصح ايقاعه في بعض العقوبات فيؤثر في إسقاطها ويمتنع في بعضها الآخر^(٤٢)

مفهوم العفو في اللغة:

العفو مصدر عفا يعفو عفواً، والعفو ياتى في اللغة على معانٍ

كثيرة نورد بعضها:

١. العفو : المحو: ما خوذه من قوله عفت الرياح الاثار إذا

محتها (٥٣) قال القرطبي في تفسير قوله تعالى:

ثُمَّ عَفَوْنَاهُنَّكُمْ مِنْ مَبْعَدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ

تَشْكُرُونَ - (٤٥) (أي محونا ذنبكم) (٥٥)

٢. العفو: بمعنى الاسقاط (٥٦) قال ابن جزئ (٥٧) في

التسهيل عند تفسير قوله تعالى:

إِلَّا أَن يَغْفُلُوا أَوْ يَغْفُلُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَهْرَبُ

لِلشَّقْوَى - (٥٨)

والغفو هنا بمعنى الاسقاط (٥٩) وجاء مثله في حاشية

الكاف (٦٠)

٣. العفو: يطلق على التجاوز عن الذنب وترك العقوبة عليه

ومنه قوله عليه السلام: "تعافوا الحدود فيما بينكم" رواه أبي داؤد (٦١)

والنسائي (٦٢) والحاكم (٦٣) والدارقطني (٦٤) أي تجاوزوا عنها ولا

ترفعوها لي فاني متى علمتها اقمتها (٦٥)

٤. العفو: بمعنى الصفح: وعفاعن ذنبه عفواً أي صفح (٦٦)

ولعل هذا يرشدنا إلى تعدد معانى (الغفو) إذ هو كما يدل على المحو فهو

يدل على الاسقاط والتجاوز والصفح وكلها معانٍ عدمية متقاربة، وفي

الوقت نفسه فإن للغفو أيضاً معانٍ وجودية كالكثرة والزيادة ونحوها

لكنها لا صلة لها بمجال بحثنا في العفو عن العقوبة.

وعلى هذا فإذا استعمل العفو بالمعنى الأول وهو الدال على

الاسقاط وما شابهه فإنه يقال عفا عن ذنبه؛ وعفا عنه ذنبه وعفاه له ذنبه

عفواً، أي لم يعاقبه عليه (٦٧)

مفهوم العفو أصطلاحاً:

عرف العلماء العفو أصطلاحاً بتعريفات نذكر منها:-

١. تعريف الغزالى للعفو بقوله: معنى العفو ان يستحق حقاً ليسقطه ويرى عنه من قصاص او غرامة-(٢٨)
٢. تعريف القرطبى للعفو بقول: العفو هو ترك المؤاخذة بالذنب (٢٩)

٣. تعريف ابن قيم الجوزية للعفو بقوله: العفو إسقاط حكم جوداً وكرماً واحساناً به او تأرك على الانتقام-(٣٠)

أهمية العفو في ضوء القرآن:

العفو من التصرفات التي جاء الإسلام مرغباً فيها حاثاً على جعلها وسيلة من وسائل التعامل والعنف عن العقوبة شأنه شأن بقية الفروع الفقهية يعرض له الأحكام التكليفية الخمسة: الوجوب، والندب، والاباحة، والكرابة، والتحريم

أما من حيث الجملة فهو مشروع جاء بشرعيته المصدران الرئيسيان الكتاب والسنة.

أولاً. أما الكتاب:

قوله تعالى:

فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخْيَهُ شَيْءٌ فَإِتَّبَاعُ مِنْ الْمَغْرُوفِ وَآدَاءُ
إِلَيْهِ يَلْحَسَانَ (٧١)

أى امر سبحانه و تعالى الجانى بالاتباع بالمعروف عندما يعفى عنه، وفي هذا دلالة على جواز العفو، قوله تعالى:

وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرَضَهَا
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَعْدَثَ لِلنَّفِيقِينَ ۝ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ
فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغِنَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ
النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ۝ (٧٢)

أى جعل العفو من صفات المتقين الذين اعدت لهم جنة عرضها السموات والارض، وفي تفسير هذه الآية يقول القرطبي رحمه الله تعالى: العفو عن الناس من أجل ضروب فعل الخير - (٧٣) قوله تعالى:

فَاقْعُتْ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَأْوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ - (٧٤)
بین اللہ سبحانہ و تعالیٰ نے رسولہ ﷺ کا اسلوب ذکر کیا ہے جو اس کا معاملہ ہے اصحابہ بعدما حصل یوم احمد:

أمره بالغفو عنهم مواله في خاصته عليهم - (٧٥)
وفي هذا إرشاد للعباد بالاقتداء بالرسول ﷺ في العفو. قوله تعالى:

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقْبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى
أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصْلَقُوا - (٧٦)

أمر سبحانه الجانى بدفع الديبة إلى أهل المجنى عليه إلا في حالة عفوه عنهم وفي هذا دلالة على استحباب العفو حيث سماه صدقة العفو صفة اتصف الله سبحانه وتعالى بها كما قال سبحانه وتعالى في كتابه الكريم:

إِنْ تُبَدِّلْ وَاخِيْرَاً أَهْ تُخْفُّهْ أَوْ تَغْفُّهْ عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا—(٧٦)

وأمر بالا تصرف بها فقال تعالى:

فَاغْفِّوا وَاضْفَّمُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ—(٧٨)

ثم تحلى بها الأنبياء في تعاملهم، فها هو ذا ابو الانبياء ابراهيم عليه السلام يلوح بالعفو فيقول فيما حكاه الله عنه في كتابه الكريم:

وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنِبْنِي
وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ۝ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلَنَّ كَثِيرًا مِّنَ
النَّاسِ فَمَنْ تَبْيَغِنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ
رَّجِيمٌ ۝ (٧٩)

فلم يطالب بعقوبة من عصاه بل على العكس من ذلك يشير إلى المغفرة والرحمة، وهذا يوسف ايضاً عليه السلام يوذى من إخوته فيتمكن منهم فيعفو وهو في مركز القوة قادر على الانتقام، كما حكاه الله عنهم في سورة يوسف وجاء في ختام القصة قوله تعالى:

قَالَ لَا تَشْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَمَمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ

(٨٠) الرَّحْمَيْنَ

وها هو ذا عيسى عليه السلام لا يغفل عن العفو بعد ان اتهمه قومه بأنه امرهم باتخاذه وامه الهين من دون الله حيث قال كما حكاه عنه القرآن الكريم:

إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِن تَفْعِلْهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ
الْغَنِيُّ الْحَكِيمُ - (٨١)

فلم يطالب بعقوبتهم على اتهمهم الباطل له -

أهمية العفو في ضوء السيرة النبوية:

ثم نرى نبينا محمدًا ﷺ الذي ضرب المثل الاعلى في التحلی بالأخلاق الفاضلة وفي مقدمتها العفو، وموافقه فيه كثيرة، فهو الذي عفا عن أسري بدر ثم هو الذي عفا عفواً عاماً عن كفار قريش يوم الفتح (٨٢) وكل هذا فعله وهو في موقف القوة القادر على الانتقام وايقاع العقوبة، وبالاضافة الى اتصافه ﷺ بالعفو فقد كان يبحث عليه ويرغب فيه، كما سرناه في ثنایا البحث، والرسول ﷺ هو القدوة لنا في القول والفعل قال تعالى:

لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ - (٨٣)

ومن شأن من رغب في التحلی بصفة يحبها الله سبحانه وكذا التاسى بسيرة الانبياء في التزين بهذه الخصلة الحميدة ان يتعرف على احكامها.

جات السنة المطهرة حافلة بالادلة الكثيرة على مشروعية العفو

سواء اكان مدعايا الى سول ﷺ الذي كان لا يعدا بالعفو شيئاً الا ان

تنتهي محارم الله ام كان بامرها، ام باقرارها لمن عفا عنده، بل والتوسط احياناً للغافر، فمن تلك الادلة-

عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما خير رسول الله عليه السلام بين امرتين الا اخذ ايسراً هما مالم يكن اثما فان كان اثماً كان ابعد الناس منه وما انقم رسول الله عليه السلام لنفسه الا ان تنتهي حرمة الله عز وجل، رواه البخاري (٨٣) و مسلم (٨٥) و احمد (٨٦)

عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهم ان رسول الله عليه السلام قال: تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغنى من حد فقد وجب امر الرسول عليه السلام بالتعافي في الحدود وهذا يقتضي ان يستر كل فرد على الاخر، فلا يبلغ عنه، وبالتالي فلا تقام عليه العقوبة-

وهذا خاص بالستر قبل الرفع او قبل بلوغ الامام كما قال الشوكاني (٨٧) رحمة الله تعالى عليه: في حديث عبدالله بن عمرو دليل على مشروعية المعافاة في الحدود قبل الرفع لابعده-(٨٨)

عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله عليه السلام:

اقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم الا الحدود، رواه ابو داود (٩٠) و احمد (٩١)

امر الرسول عليه السلام بالغفران عن ذوى الهيئات وهم من لم يظهر منهم ريبة، ولو كانت العقوبة واجبة كالحد لكان ذو الهيئة وغيره سواء-(٩١)

عن انس رضي الله عنه ان الربيع - وهي ابنة النضر - كسرت

ثانية جارية فطلبوا الارش (٩٢) وطلبوا العفو فابوا، فاتوا النبي ﷺ فامرهم بالقصاص، فقال انس بن النضر اتكسر ثنية الربيع يا رسول الله لا، والذى بعثك بالحق لاتكسر ثنيتها، فقال: يا انس كتاب الله القصاص، فرضى القوم وغفروا، فقال النبي ﷺ: ان من عباد الله من لو اقسم على الله لا يبره رواه البخارى (٩٣) و مسلم (٩٤) واحمد (٩٥) والنسائي (٩٦)

طلب انس العفو عن اخته ولم ينكر عليه الرسول ﷺ هذا
الطلب ثم لما عفا القوم اقرهم الرسول ﷺ ولم ينكر عليهم فدل هذا
على جواز العفو

حكمة مشروعية العفو:

الاسلام دين الرحمة والتسامح والتعاطف، لذا فلا عجب ان
يأتى مشرعا للعفو جاعلاً منه مبدأ اساسياً للتفاصيل التي يقوم عليها
حقا لا عجب ان يهتم الاسلام بالعفو فهو من مكارم الاخلاق وقد
قال الرسول ﷺ: "بعثت لاتتم مكارم الاخلاق"
رواه البخارى (٩٧) فى الادب المفرد والامام مالك فى
الموطأ (٩٨)

ولذا فقد كان النبي ﷺ عفوا حتى عن المشركين، وكم ترك
النبي ﷺ عقاب المشركين او اليهود وتحمل منهم الاذى وصبر
عليهم، وعفا عنهم فكانت العاقبة حميده، ورأينا الناس يدخلون في دين
الله افواجا ولو لا العفو لوجد الراغب في الاسلام من هولاء وامثالهم من
التنفير ما يمنعهم من الدخول في الاسلام لعظم ما اقترفوه

وكم قرانا عن اشخاص عفا عنهم الرسول ﷺ فكانت النتيجة الفورية للعفو هي اعلان الاسلام وحسبك بها من نتيجة -

وهو تخفيف وتيسير قال تعالى:

فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخْيَهُ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ^١ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُهُ
إِلَيْهِ يَأْخُسَانٌ طَذِيلَتَ تَحْفِيقُ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةً طَفَعَنِ
اغْتَدَى بَغْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ^(٩٩)

قال الكيا الهراس (١٠٠): اى جواز العفو على مال

تحفيظ (١٠١)

وما خير الرسول ﷺ بين امرتين الا اختار ايسرهما (١٠٢)
فمقتضى رافته ورحمة اليسر الذي هو احد معانى العفو
وفي العفو الستر، فمتى عاقبنا فقد ظهرت الجريمة وفي اظهارها
اشاعة لها، والجريمة المعلنة تدعو في ثناياها الى الجريمة

وادا عاقبنا عرف الجاني، والمجنى عليه وصلتهم بالجريمة
وفي هذا ضرر كبير عليهم يحول او يعوق دون نسيانها، بل قد يؤدي
الشعور بفقد الكرامة بعد ايقاع العقوبة إلى معاودة الجريمة وبهون
الاقدام على اى فعل بعد ذلك دون مبالاة بما يقال عنهم (١٠٣) وليس
من مصلحة المجنى عليه الزامه استيفاء العقوبة فقد يترب على مطالبة
المقذوف ثبوت مارمى به، وربما يمسأ الظن به لمجرد القول فيؤول
الامر إلى ان اقامة العقوبة على الجاني اشد ضررا على المجنى عليه من
الجريمة ذاتها (١٠٤)

وان في العفو صدقة قال تعالى:

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَبْقَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَضْلُّقُوا جَ (١٠٥)

بل هو احسان (١٠٦) وصدقة علية لا كسائر الصدقات اذ المتصدق يسد خصاصة المحتاج وفاقتها، اما العافي فقد حقن دما يوجب العدل سفكها، فالمتصدق قدم جميلاً، لكن الثاني احياء نفساً ومن احياتها فكانما احيا الناس جميعاً،

وان في العفو اصلاحاً (٧٠٨) والا صلاح مندوب اليه كما قال

الله تعالى:

لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مَنْ نَجَّوْا هُمْ إِلَّا مَنْ أَمْرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَغْرُوفٍ أَوْ اِسْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ (١٠٩)

جاء في تفسير ابن المسعود (٩٠٩) ”فمن عفا“ عن المسي اليه ”واصلاح“ بينه وبين من يعاديه بالعفو والاغضاء-(١١٠) فجعل العفو وسيلة للصلح المرغوب فيه

وان في العفو لعلاج حاسمأ لما قد يترتب على الجنائية من قطبيعة للرحم، او فساد في العلاقات الاجتماعية وكم احال العفو البغض والكراهية حبا، والبعد والتفرق قربا-

وان معالجة الاعتداء بالعفو هو الطريق الذي يبدل الحقد والحسد باللطفة والمودة والبغض بالمحبة (١١١) كيف لا يكون للعفو وقعه في اصلاح المعتدى، وهو يشعر بان العفو جاء سماحة وكرماً من خالقه (١١٢) وبالتالي يكون العفو ادعى وذاتية الله تقوته ونفيت العصبية

تعجز العقوبة عن الوصول إليها (١١٣)

وإن العفو خير للطرفين العافي والمعفوع عنه، بل ولا وليانهم
واسرهم فالعافي حصل على الديمة، وقد يكون مقدوفاً ويخشى من ثبوت
ما اقذ به فيرجم أو يجلد، فإذا عفا سلم الطرفان (١١٤)

اما المعفو عنه فيسلم من العقوبة، وايلامها، وتبرأ ذمته، ثم في
العفو فرصة له للاستزادة من الحسنات، ولتكفير ذنبه الذي ارتكبه، بدلاً
من معاجلته بالعقوبة وتلك نعمة كبرى عليه (١١٥)

واما اسرة كل منهم فقد اكفت شر الاحقاد وتحصلت على
العرض ان كانت هي العافية على عرض وان كانت اسرة المعفو عنه فلن
تحزن ولن تقدر لفقدده (١١٦ الف) ولنا ان نتصور عظم الحزن
والاسى والضرر الذي نجت منه اذا كان القاتل هو العائل الوحيد لها،
او كان القاتل والمقتول من اسرة واحدة، كان يقتل المرأة اخاه فلو لا
العفو لفقد الاب والام ابنتهما الآخر، وعندها تكمل المصيبة ويبلغ البلاء
مداه-(١١٧ ب)

ومثله لو قتل رجل زوج اخته وطالب اولياء القتيل القصاص فان
عفو المرأة عن اخيها مسقط للقصاص عنده ولو لا ذلك لفقدت المرأة
زوجها واخاها في وقت واحد(١١٨)

وان من السياسة الحكيمية العفو احياناً، فقد يترتب على ايقاع
العقوبة فتنة او ضرر (١١٩) ومن هذا قوله عليه السلام: "لا يتحدث
الناس ان محمداً يقتل اصحابه" رواه البخاري (١٢٠) ومسلم (١٢١)
واحمد (١٢٢) وذلك عندما طلب منه قتل بعض المنافقين، ولما ترکهم،

ومرت الأيام أثبتت العفو أثره فجاء بعض أهل البيوت الذين فيهم منافقون يستأذنون النبي ﷺ في قتل منافقينهم وعندما قال الرسول ﷺ: «إين عمر لو قتلنا هؤلاء يوم طلب عمر لا رعدت» (١٢٢) لهم أنوف تزيد اليوم قتلهم (١٢٣)

وقد يترتب على المطالبة بالعقوبة تسلط أعداء الولاية الظلمة على من طالب بالعقوبة، وبالتالي فإن المصلحة حينئذ تكون في العفو تفادياً لما يلحقه بسبب الاستيفاء من ضرر أكثر (١٢٤)

وفي العفو السلام من الشك والخروج منه إلى اليقين المرريع للضمير، والخطاء في العفو خير من الخطأ في العقوبة (١٢٥) وإن لنا إن نتدارك خطاء العقوبة، ولذا جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه حيث قال: «قتل رجل على عهد رسول الله ﷺ فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فدفعه إلى ولد المقتول فقال القاتل: يا رسول الله والله ما أردت قتيله قال: فقال رسول الله ﷺ للولي: أما انه ان كان صادقاً ثم قتله دخلت النار قال فخلع سبيلاً» رواه أبو داود (١٢٦) والنسائي (١٢٧) والترمذى (١٢٩) ويؤيد هذا عنونة صاحب أعلاه السن للباب بقوله: «باب لوانكر القاتل بالمحدد التعمد للقتل ينبعى للولي العفو عن القصاص تحرزأ» (١٣٠)

الشفاعة للعفو:

قسم القرآن الكريم الشفاعة إلى قسمين فقال تعالى:

مَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنَ لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنَ لَّهُ كِفْلُ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى

كُلّ شَيْءٍ مُّقِنِتاً (١٣١)

ومنه نرى ان الله سبحانه وتعالى يرحب عباده في الشفاعة
الحسنة ويحذر كذلك من الشفاعة السيئة و يجعل على الشافع الإثم
بسبب شفاعته هذه

اما الشفاعة في العفو (١٣٢) فهي مستحبة من حيث
الجملة (١٣٣) لدلالة تصووص كثيرة عليها منها

حديث انس رضي الله عنه قال: ما رأيت النبي ﷺ رفع إليه شيء
فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو. رواه أبو داود (١٣٤) والنمساني (١٣٥)
أمر الرسول ﷺ بالغفو عن القصاص وهو حق آدمي مما يدل
على أنه شفاعة وليس امر الزام ونقل ابن حجر في الفتح عن ابن
عبد البر القول

ان الشفاعة في ذوى الذنب حسنة جميلة مالم تبلغ
السلطان وان على السلطان ان يقيمه إذا

بلغته - (١٣٦)

فضيلة العفو:

عند الله وعند رسوله القصاص حق لكل فرد لكن العفو أمر
احسن

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في تفسير قوله تعالى ادفع
بالتى هي احسن (١٣٧)

قال الصبر عند الغضب والعفو عند الإساءة فاذ فعلوا عصهم

الله و خضع لهم عدوهم (١٣٨)

قال الإمام جعفر صادق الغضب مفتاح كل شر - (١٣٩)

وأيضا قال ليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق - (١٤٠)

من قوله تعالى:

خُذْ الْعَفْوَ وَأْمِرْ بِالْعُرْفِ وَأَغْرِضْ عَنِ

الْجَاهِلِيَّةِ (١٤٠)

قال الله تعالى في فضيلة المؤمن:

الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ

وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٤٢)

وقال الله بذلك :

أُولَئِكَ جَرَأُوهُمْ مَغْفِرَةً مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ

تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرٌ

الْعَالِمِينَ (١٤٣)

وقال النبي عليه السلام من كظم غيظا وهو قادر على ان ينفذ دعاه الله

على رؤوس الخالق حتى يخирه من الحور ماشاء (١٣٣)

أحكام العفو عن العقوبة خير برهان لإثبات عدل التشريع

الإسلامى و سماحته فهو عادل لأنة يقيم العقوبة على الجميع من غير

تفريق ويرغب العبد في العفو عن حقوقه ويعتبر السلطان عبدا من عبيد

الله أقيم لرعاية مصلحة الأمة ورعاية المصلحة هذه كما تكون في إقامة

العقوبة أحيانا فهى تكون أيضا في العفا حيانا أخرى وضا بطها في

الحالين اتباع النصوص القرآن والسيرة النبوية ﷺ وتحقيق مصلحة الأمة

واختتم قولی بالصلوة والسلام علی رسول الله صلی الله علیه وسلم

المصادر والمراجع

- ١- سورة الاسراء (بني اسرائیل)، آیت ٧٠
- ٢- سورة آل عمران، آیت ١١٠
- ٣- سورة البقرة، آیت ١٨٥
- ٤- سورة المائدۃ، آیت ٤٠
- ٥- سورة النساء، آیت ٥٩
- ٦- سورہ نجم، آیات ٣ تا ٤
- ٧- الزحيلي، الدكتور محمد مصطفى، اصول المحاكمات الشرعية والمدنية، طبعة ١٤٠٩، ١٤١٠ / ١٩٨٩ - ١٩٩٠، مطبعة دار الكتاب، دمشق، ص ٨
- ٨- قال الامام ابو حامد محمد بن محمد الغزالی ان مقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو ان يحفظ عليهم دینهم وانفسهم و عقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الاصول الخمسة فهو مفسدة و دفعها مصلحة..... المستصفى في علم الاصول ج ١، ص ٢٨٧ و ٢٨٨، ط ١، سنة ١٣٢٢ بولاق
- ٩- تنقسم الحاجيات والمقاصد الى ثلاثة اقسام: الاول هو الحاجيات او المقاصد الضرورية وهي التي يتوقف عليها قيام

مصالح الدارين، وبفقدانها تختل الحياة الدنيا، وهي خمس على النحو المبين في المتن والثانية هي المقاصد الحاجية، وهي التي تتقرر للتوسيعة ورفع الحرج والضيق عن الخلق، كسائر المعاملات، وأخيراً المقاصد التحسينية، وهي التي ترجع إلى محاسن العادات ومكارم الخلاق -

- ١٠- الغزالى: المستصفى، المرجع السابق نفس الموضع والصفحة -
- ١١- سابق، الشيخ السيد، فقه السنة، ج ١، طبعة أخيرة، ص ٥٧
- ١٢- فى هذا المعنى: السيد عثمان بن حسنين برى: سراج المسالك شرح أسهل المسالك فى مذهب الإمام مالك، ج ٢، ص ٢٦٧
- ١٣- الخرشنى، ابن عبدالله محمد الخرشنى على مختصر حاشية الشيخ على العدوى دار الكتاب الاسلامى، ج ٨، ص ٢
- ١٤- فى هذا المعنى: شعبان نبيه متولى دعبس، الحماية الجنائية لحق الإنسان فى الحياة، رسالة دكتوراه القاهرة، سنة ١٩٩١، ص ٤٧، وما بعدها -
- ١٥- سورة بنى إسرائيل، آيت ٧٠
- ١٦- سورة بنى إسرائيل، آيت ٣٣، وهذا الحق هو الذي فسره الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله عن ابن مسعود، لا يحل دم امرى مسلم يشهد ان لا اله الا الله، وانى رسول الله ﷺ الا باحدى ثلاث: الثيب الزانى، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة

١٧. البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن يزدردي الحفصى، صحيح البخارى، كتاب الديات، ج ٤، ص ١٣١، ابو الحسين مسلم بن الحاج بن مسلم القشيرى النيسابورى، ٥٢٦١ - ٥٢٠٦، صحيح مسلم، ج ٣، كتاب القسامه، حديث رقم ١٦٧٨ و الصنعاوى، عبد الرزاق بن الهمام، سبل السلام شرح بلوغ المرام، ويأتى كل قتيل قد حمل راسه يقول يا رب سل هذا فيما قتلنى، ج ٣، ص ٤٧٥، مطبعة محمد على صبيح -

١٨. ابن دقيق العيد، محمد بن على بن وهب بن مطیع ابو الفتح تقى الدين القشيرى، المتوفى سنة ٥٧٠٢هـ، احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام، ج ١، ص ٢٢٣

١٩. ابن ماجه، ابو عبدالله محمد بن يزيد القزوينى، ٥٢١٧ - ٥٢٧٥، سنن ابن ماجه، باب التغليظ فى قتل المسلم، حديث رقم ٢٢١٩، ج ٢، ص ٨٧٤

٢٠. ابن ماجه سنن ابن ماجه، باب التغليظ فى قتل مسلم ظلماً، حديث رقم ٢٦٢٠، ج ٢، ص ٨٧٤

٢١. البابرتى، اكمال الدين بن محمد بن محمد، المتوفى سنة ٥٧٨٦، شرح العناية على الهدایة، ج ٤، ص ١١٢، وقد لخص ذلك الفقيه الحنبلى ابن قيم الجوزية، ابو عبدالله محمد بن ابى بكر، المتوفى سنة ٥٧٥١، فى كتاب اعلام الموقعين عن رب

- العالمين، ج ٢، ص ٨٢، ادارة المطبعة المنبرية۔
- ابوزهرة، الشيخ محمد، فلسفة العقوبة في الفقه الاسلامي، سنة ٤٠٩، ص ١٩٦٧
- العزاب بن عبدالسلام، عز الدين ابو محمد عبدالعزيز المتوفى سنة ٥٦٠هـ، قواعد الاحكام في مصالح الانام، ج ١، طبعة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٧م، ص ٤١، مكتبة الكليات الازهرية،
- سورة مائدہ، آیات ٤٥-٤٦
- محمد أبوزهرة، فلسفة العقوبة في الفقه الاسلامي، معهد الدراسات العربية، ١٩٦٣ء، ص ١٨
- سورة نور، آیت ٢
- سورة المجادلة، آیت ٢٢
- سورة الحدید، آیت ٢٥
- سورة البقرة، آیت ٢٥١
- سورة الانبياء، آیت ١٠٧
- سورة نحل، آیت ٩٠
- سورة یونس، آیت ٥٧
- سورة بقره، آیت ١٢
- سورة بقره، آیت ٢٠٥
- الرازى، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار الكتب بيروت،

- ٣٦- سورة الكهف، آيت ٤٤
- ٣٧- الفيروز آبادى، مجد الدين، القاموس، المحيط، المؤسسة العربية
ببيروت، ج ١، ص ١١٠
- ٣٨- هو الشهيد عبدالقادر عودة محام من علماء الشريعة بمصر كان
من زعماء الإخوان المسلمين قتله جمال عبدالناصر مع آخرين
من زعماء الإخوان المسلمين سنة ١٣٧٤ هـ
- ٣٩- عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائى، مؤسسة الرسالة ببيروت،
١٤١٥هـ، ج ١، ص ٦٠٩
- ٤٠- ابن تيمية، فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، شؤون الحرمين
سعودي عرب، ج ٢٨، ص ٣٢٩-٣٣٠
- ٤١- الكاسانى، بدائع الصنائع، دار لكتاب العربى ببيروت، ١٤٠٥هـ
ج ٧، ص ٦٧٠-٦٧٣، ٢٣٣، وابن قدامة، المفتى، ج ٧، ص ٦٣٥
ج ٨، ص ١٥٦، ٣٢٤، وعبدالقادر عودة التشريع الجنائى، ج ١،
ص ٦٣٤
- ٤٢- ابن تيمية، الحسبة، شركة العبيكان الرياض، ص ٥٩
- ٤٣- الكاسانى، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٣، وابن رشد، بداية
المجتهد، ج ٢، ص ٤٤٣، وابن جزى القوانين الفقهية، ص ٢٩٥
- ٤٤- الكاسانى، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٢٤٦
- ٤٥- سورة المائدة، آيت ٣٤
- ٤٦- الشرقاوى، حاشية الشرقاوى، ج ٢، ص ٤٣٨، وابن قدامة،

- المغنى، ج ٨، ص ١٢٤، ٢٩٥، ٢٩٦
٤٧.
- عبدالقادر عودة، التشريع الجنائي، ج ١، ص ٧٧٢
٤٨.
- المرجع السابق، ص ٧٧٧
٤٩.
- ابن الهمام، فتح القدير، ج ٤، ص ١٦١، طبعة بولاق
٥٠.
- الكاasanى، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٤٥٠
٥١.
- الكاasanى، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٤٦
٥٢.
- زيد بن عبد الكريم، الدكتور العفو عن العقوبة في الفقه
الاسلامي دار العاصمه الرياض، ١٩٤٥، ص ٢١
٥٣.
- ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٧٢
٥٤.
- سورة البقره، آيت ٥٢
٥٥.
- القرطبي الجامع لاحكام القرآن. دار أحياء التراث العربي
بيروت، ج ١، ص ٣٩٧
٥٦.
- المقرى، أحمد بن محمد المصباح المنبر، المطبعة الاميرية،
قاهره، ١٩٢٦، ج ٢، ص ٥٢٢
٥٧.
- هو أبو القاسم محمد بن احمد بن جزئي، الكلبي الإمام الحافظ
أخذ عن ابن الزبيير ولازم ابن رشد وغيرهم له مؤلفات منها
القوانين الفقهية ووسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم توفي
سنة ٥٧٤هـ، وكان مولده ٥٦٩هـ، شجرة النور الزكية،
ص ٢١٣، رقم ٧٤٦
٥٨.
- سورة بقره، آيت ٢٣٧

- .٥٩. ابن جزى، التسهيل، ج ١، ص ٨٥
- .٦٠. الحسيني، حاشية على الكشاف، ج ٢، ص ٣٧٥، وانظر الرازى، التفسير الكبير، ٥١٧٥
- .٦١. أبو داود، سنن أبي داؤد دار الفكر بيروت، ج ٤، ص ١٣٣، حديث رقم ٤٣٧٦
- .٦٢. امام نسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي دار الفكر بيروت، ١٣٤٨هـ، ج ٨، ص ٧٠
- .٦٣. الحكم، المستدرك، دار المعرفة بيروت، ج ٤، ص ٣٨٣، ووافقه الذهبي على تصححه وقال الشوكاني في نيل الاوطار، ج ٧، ص ٣١١، (وهو من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال في الفتح وسنده إلى عمر بن شعيب صحيح)
- .٦٤. امام دارقطنی، سنن الدارقطنی مع التعليق المغنی پاکستان حديث اکادیمی، نشاط آباد، ١٤١٤هـ، ج ٣، ص ١١٣
- .٦٥. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ج ١٥، ص ٧٢، ٧٨
- .٦٦. احمد بن فارس، مجمع مقاييس اللغة، دار أحياء الكتب العربية قاهره، ١٣٨٨هـ، ج ٤، ص ٥٦
- .٦٧. زيد بن عبد الكريم، الدكتور العفو عن العقوبة، ص ٢٩
- .٦٨. الغزالی، احياء علوم الدين، دار المعرفة بيروت، ج ٣، ص ١٨٢
- .٦٩. القرطبی الجامع لاحكام القرآن، دار احياء التراث العربي بيروت، ج ٢، ص ٧١

٧٠. ابن القيم، الروح، دار الكتب العلمية بيروت، لـ١٤٥، ص ٣٢٥
٧١. سورة البقرة، آيت ١٧٨
٧٢. سورة آل عمران، آيات ١٣٣ - ١٣٤
٧٣. القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج ٤، ص ٢٠٧
٧٤. آل عمران، آيت ١٥٩
٧٥. القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج ٤، ص ٢٤٩
٧٦. سورة نساء، آيت ٩٢
٧٧. سورة النساء، آيت ١٤٩
٧٨. سورة البقرة، آيت ١٠٩
٧٩. سورة ابراهيم، آيت ٣٥ - ٣٦
٨٠. سورة يوسف، آيت ٩٢
٨١. سورة المائدہ، آيت ١١٨
٨٢. ابن هشام، سیرت النبی ﷺ، ادارۃ البحوث الربیاضی، ج ٤، ص ٣١
٨٣. سورة الاحزاب، آيت ٢١
٨٤. البخاري، صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٦
٨٥. القشيري، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨١٣، حديث رقم ٢٣٢٧
والظاهر له
٨٦. امام احمد، مسند احمد، ج ٦، ص ٨٥
٨٧. هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ولد سنة ١١٧٣هـ

- باليمن كان فقيهاً مجتهداً من كبار علماء هاله مؤلفات عديدة منها فتح القدير، الاعلام، ج ٦، ص ٢٩٨، ص ٢٩٨،
- .٨٨ الشوكاني، نيل الاوطار، دار الفكر بيروت، ٢٠١٤، ج ٧، ص ٣١٢،
- .٨٩ أبو داؤد سنن أبي داؤد، ج ٤، ص ١٣٣، حدیث ٤٣٧٥، وصححه الالباني في الجامع الصغير، ج ١، ص ٣٨٢، رقم ١١٩٦، وبين تصحیحه في سلسلة الاحادیث الصحیحة ج ٢، ص ١٨٨، حدیث رقم ٦٣٨، وحسنه صاحب بذل المجهود ج ١٧، ص ٣١٦، ونقل الشوكاني والساخاوي قول العقيلي فيه (له طرق لا يثبت منها شئ) نيل الاوطار، ج ٧، ص ٣١١، والمقاصد الحسنة، ص ١٣٦، حدیث ١٤٣، وآخره البخاري، في الادب المفرد، ص ٢٠٢، حدیث ٤٦٥
- .٩٠ إمام أحمد، مسند الإمام أحمد، ج ٦، ص ١٨١
- .٩١ الخطابي، معالم السنن، ج ٦، ص ٢١٣
- .٩٢ الارشديه الجراحات والجمع اروش،
- .٩٣ البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٦٩، كتاب الصلح باب الصلح في الديمة واللفظ له،
- .٩٤ القشيري، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٠٢، حدیث ١٦٧٥، كتاب القسامه باب إبات، القصاص في الاسنان
- .٩٥ امام احمد، مسند احمد، ج ٣، ص ١٢٨

- ٩٦- امام نسائي، سنن نسائي، كتاب القيامة بباب القصاص من الثانية، ج ٨، ص ٢٧
- ٩٧- امام بخاري، الادب المفرد، ص ١٢٢، بلفظ، صالحى الاخلاق، ورقم الحديث ٢٧٣
- ٩٨- امام مالك، الموطأ، ص ٦٥١، حديث رقم ١٦٣٤، ونقل الزرقانى قول ابن عبد البر، وهو حديث مدنى صحيح متصل من وجوه صحاح عن أبي هريرة وغيره، شرح الموطأ، ج ٤، ص ٢٥٦، وقال الالبانى فى صحيح الجامع الصفير، صحيح ج ٣، ص ٨، رقم الحديث ٢٨٣٠
- ٩٩- سورة بقرة، آيت ١٧٨
- ١٠٠- هو على بن محمد بن الكيا الهراس الطبرستانى الشافعى، عماد الدين ابو الحسن؛ فقيه، اصولى، متكلم، تفقه على امام الحرمين، له احكام القرآن، ونقد مفردات الامام احمد، ولد سنة ٤٥٠هـ، وتوفي ٥٠٤هـ، معجم المؤلفين، ج ٧، ص ٢٢٠
- ١٠١- الكيا الهراس، احكام القرآن، دار الكتب الحديثة مصر، ١٩٧٥هـ، ج ١، ص ٩٠
- ١٠٢- خليل احمد، السهار نفورى، بذل المجهود، دار الكتب العلمية بيروت، ج ١٩، ص ٤٢
- ١٠٣- الرکبان، النظرية العامة للاثباتات موجبات الحدود، ج ١، ص ٢٧

١٠٤. انظر: الصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ج ٦، ص ١٨٨
١٠٥. سورة النساء، آيت ٩٢
١٠٦. انظر: الزيلعى، تبیین الحقائق ج ٦، ص ١١٣
١٠٧. ملا على قارىء، عمدة القارىء، ج ١٣، ص ٢٦٥
١٠٨. سورة نساء، آيت ١١٤
١٠٩. محمد بن محمد بن مصطفى، العمادى الحنفى أبوالسعود فقيه، اصولى مفسر، شاعر، عارف باللغات العربية والفارسية والتركية، من موالى الروم، ولد بالقرب من قسطنطينية، من تصانيفه ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم، ولد سنة ٨٩٨، وقيل ٩٠٠ وتوفى ٩٨٢، معجم المؤلفين، ج ١، ص ٣٠١.
١١٠. ابوالسعود، ارشاد العقل السليم، ج ٥، ص ٧١
١١١. حسن الشرقاوى، الدكتور نحو علم نفس اسلامي، ص ١٤٨
١١٢. سيد قطب، فى ظلال القرآن، ج ٥، ص ٣٦٧
١١٣. عبدالقادر عودة، التشريع الجنائى الاسلامى، ج ١، ص ٦٦٧
١١٤. الكاند هلوى، محمد زكريا، اوجز المسالك الى موطن الامام مالك، ج ١٣، ص ٣٦٤
١١٥. محمد اشرف، اعلاء السنن، ج ١٨، ص ٢٣٠
١١٦. احمد البناء، الفتح الربانى، ج ١٦، ص ٥٠
١١٧. على على منصور، نظام التجريم والعقاب فى الاسلام، ج ٢، ص ٥٨

١١٨. السهار نفوری، بذل المجهود، ج ١٧، ص ٤٤٥
١١٩. محمد أبو زهرة، العقوبة، ص ٥٥٥
١٢٠. امام بخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب باب ماينهی من دعوى الجاهلية، ج ٤، ص ١٦٠
١٢١. القشيري، صحيح مسلم، واللفظ له، كتاب البر بباب نصر الاخ، ج ٤، ص ١٩٩٩، حديث رقم ٢٥٨٤
١٢٢. إمام احمد، مسند احمد، ج ٣، ص ٣٩٣
١٢٣. لسان العرب، ج ٣/١٨٠
١٢٤. امام طبرى، الطبرى فى تفسيره ٢٨ / ٢٦٠، دار المعرفة، وذكره ابن حجر فى الفتح ٨ / ٦٥٠، واورده ابن هشام فى السيرة ٣٣٧ / ٣
١٢٥. الشبر امثسي، حاشية على نهاية المحتاج، ج ٨، ص ٢٣
١٢٦. الشوكاني، نيل الاوطار، ج ٧، ص ٧١
١٢٧. أبو داؤد، سنن ابى داؤد، ج ٤، ص ١٦٩، حديث رقم ٤٤٩٨، وسكت عنه
١٢٨. امام نسائي، سنن النسائي، بشرح السيوطي، ج ٨، ص ١٣
١٢٩. امام ترمذى، سنن الترمذى، ج ٢، ص ٤٣١، حديث رقم ١٤٢٨
١٣٠. محمد اشرف، اعلاه السنن، ج ١٨، ص ٦٦
١٣١. سوره نساء، آيت ٨٥
١٣٢. لو تاملنا لوجدنا ان من العدل ان يمكن المظلوم من الانتصاف ويؤذن بذلك فى الشفاعة فى العفو ليتصالح مع الظالم

وبالتالي يذهب غيظ المجنى عليه بل وينقلب غيظه الفا
ومحبة، وفيه تحصيل اجر لكل من الشافع والشفيع، انظر:
فتاوی بن تیمیة، ج ۱۱، ص ۵۰۰

۱۳۳. ابن حجر، فتح الباری، ج ۱۰، ص ۳۵۱، وج ۱۲، ص ۸۸، ۹۵

۱۳۴. ملا على القاری، مرقة المفاتیح، ج ۴، ص ۹۷

۱۳۵. ابو داؤد، سنن ابی داؤد، ج ۴، ص ۱۶۹، حدیث رقم ۴۴۹۷

واللّفظ له، كتاب الديات باب الامام يامر بالغفو قال الشوكاني

فى نيل الاوطار، حدیث انس سكت عنه ابو داؤد والمنذري

واسناد لاباس به، ج ۷، ص ۱۷۸

۱۳۶. امام نسائی، سنن النسائی بشرح السیوطی، ج ۸، ص ۳۸، كتاب

القسمة باب الامر بالغفو عن القصاصون

۱۳۷. ابن حجر، فتح الباری، ج ۹، ص ۹۵

۱۳۸. سوره فصلت آیت ۲۴

۱۳۹. المنذري، الترغیب والترھیب، ۴۴۹/۳

۱۴۰. الخرائطی، مساوى الاخلاق، ص ۱۳۱

۱۴۱. ابن حجر عسقلانی فتح الباری، ۱۵۶/۳

۱۴۲. سوره الأعراف، آیت ۱۹۹

۱۴۳. سوره آل عمران، آیت ۱۳۴

۱۴۴. سوره آل عمران، آیت ۱۳۶

۱۴۵. امام ترمذی، سنن الترمذی، رقم الحدیث ۲۰۲۱، سنن
أبوداؤد، رقم الحدیث ۴۷۷۷

